الدستور الدائم للعراق، افكار، وملاحظات، وتجارب

رزاق عبود

خلصنا في مقالنا السابق، ان الدستور يكتبه مختصون في وضع القوانين. أي قانونيون دستوريون ان صحت التسميه. لان الدستور هو القانون الاساسي للدوله. بعد ان وضع المفكرون، والمصلحون، والفلاسفه، وقادة الثورات الاجتماعيه، والسياسيه على مر التاريخ الاسس، والافكار، والمبادئ، التي يمكن ان يرتكز عليها أي دستور في أي مكان مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف المحليه. وتعارف العالم، في الفتره الاخيره، على اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان كمصدر اساسي لمواد الدساتير الوطنيه، واخرها كانت تجربة تيمور الشرقيه.

يقال ان عدد مشاريع الدساتير الموضوعه تحت تصرف لجنة صياغة الدستور المنبثقة من الجمعيه التاسيسيه العراقيه بلغ اكثر من تسعين مقترح مقدمة من رجال دين، وقانون، وجمعيات، ومنظمات مجتمع مدني، واحزاب، وتحالفات. اضافة الى ما يقدمه خبراء الامم المتحدة من مساهمات في هذا المجال. كذلك دساتير العراق الدائمه، والمؤقته منذ 1925حتى قانون ادارة الدوله المؤقت الذي ينظم الحياة السياسيه، والقانونيه في البلد لحين اقرار الدستور الدائم.

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يتضمن حقوق الانسان المتعارف عليها في المجتمعات الديمقراطيه كحريه الحركه، والانتقال، والسفر، والتملك، وتنظيم الاحزاب، وتشكيل النقابات، والجمعيات، وحق التظاهر، واعتناق الاديان، والافكار. وغيرها من الحقوق، والحريات التي حرمت منها شعوبنا لعقود طويله تحت حجج مختلفه. وبالتالي فنصوص الدستور مواد عامه تستنبط منها القوانين المختلفه فيما بعد. وهناك امور تقر في الدستور من البدايه كاسم البلد، و شكل نظامه، ودور البرلمان فيه، وتحديد سلطات رئيس الدولة، وفترة الحكم، وشكل الانتخابات، وغيرها. وكلها امور تتطور، وتتغير، وتتوسع مع الزمن. أي وضع الخطوط العامه التي تنطلق منها قوانين، وقواعد المستقبل. فالحريه الدينيه في السويد تعني مثلا ان أي شخص بامكانه اعتناق أي دين يشاء، وممارسة شعائره، وطقوسه الدينيه بحرية كامله دون الاشاره الى اسماء الاديان، والطوائف. وقد يغير المرء دينه، او قد لايكون له دين على الاطلاق. هذه تعتبر من الحقوق الشخصيه. التي يضمنها الدستوربقوانين مستمده منه.

كثيرا ما يقال ، ضرورة تمثيل، او مراعاة مكونات الشعب العراقي، او طوائفه، او دياناته...الخ وكان العراق هو الوحيد الذي تتعدد فيه القوميات، والاديان، والمذاهب، والأفكار السياسيه. ففي السويد وكل بلدان اوروبا يوجد مسلمون ولهم حق بناء جوامعهم. وهناك من البدء مسيحيون، ولهم كنائسهم، وكذلك اليهود، ومعابدهم الخاصة بهم ، وبسبب الهجره العالمية الى اوروبا فقد بدات تظهر معابد بوذية، وسيكية ومندائية، وحسينيات، وديانات اخرى تتعايش الى جانب بعضها ويتم تعريف الناس بهذه الديانات، وطقوسها في برامج تعليميه خاصه في التلفزيون السويدي المركزي. وبرغم الاغلبيه المسيحيه، فان دروس الدين تعني دراسة كل الاديان فالكتاب المدرسي يتضمن تعريفا، وشرحا مبسطا للمسيحية، والاسلام، واليهودية، والبوذيه، وهكذا. ويقوم طلبة المدارس بزيارة المعابد، والجوامع، والكنائس لمعرفة المزيد عن هذه الاديان من القائمين عليها.

ولهذا فان من يكتب الدستور هو شخص فني متخصص محايد، رغم انتمائه المذهبي، او القومي، او الديني،او السياسي. يكتب قوانين، وقواعد تناسب الجميع من حقوق، وواجبات، ويقرر فصل السلطات، ومهامها. وبالتالي فكما قلنا سابقا لا يمكن اختزال الدستور الى مشروع سياسي، او ديني، او طائفي. والمخاوف التي تثار اليوم مشروعة لان التجربة جديدة، ولان الذين يتحدثون عن طبيعة الدستور، وان الاسلام مصدر التشريع الوحيد، او كذا، وكذا هم اناس سياسيون لا علاقه لهم بالفقه القانوني رغم تميزهم ربما بالفقه الديني، او الخبرة السياسية.

الدستور يوضح علاقة الفرد بالدولة. والدوله هي الشعب، ومؤسساته، وحكومته، وارضه. أي ان الفرد ياتي قبل الجماعه فالحقوق هي بالاساس حقوق فردية يتمتع بها الجميع، و كذلك الحريات، والالتزامات، وهكذا. وبالتالي فالمواطنة العراقية هي الاساس، وليس الانتماء العرقي، او الديني او المذهبي. مثلما يكون من الخطأ وصف الدولة بالدستور بانها اشتراكية، او شيوعية، او غيره فلا يمكن وسمها بالاسلامية ، او المسيحية. لان الاولى مشاريع سياسيه تحملها صناديق الاقتراع بين دوراتها الانتخابيه ولا يفرضها برنامج حزب سياسي معين. والدولة شخصية معنوية لا يمكن ان يكون لها دين، او طائفة، او مذهب. قد يكون للحكومات، وليس الدول. فكم من دولة سميت ديمقراطيه، وشعبيه، واشتراكيه، او اسلاميه، او جماهيريه وليس فيها من الورد الا الاسم كما قال مجنون ليلى لغريمه.

الدستور عقد اجتماعي يوفر الترابط، وينظم الحياة، والمسيرة البشرية في دولة معينة لا ان يضع اساس الفرقة، والخصام كما هو الحال في لبنان، او الدول الاشتراكيه سابقا، او الدول الفاشية والنازية ، او مايسمى بالدول الاسلامية، او التقدمية، او القومية، وما الى ذلك. فالمطرقة، والمنجل هو شعار حركة الطبقة العاملة حسب تفسير لينين مثلا، ولا يمثل الكل،بل قد يمثل حزب معين . وبالتالي فان الهلال، او النجمة، او الصليب، او كلمات مثل: "لا اله الا الله"، او "الله اكبر" لاتمنح هذه الدول حق تمثيل الاسلام، او اليهودية، او المسيحية لان هذه شعارات دينيه تتجاوز الحدود. واكبر دولة اسلامية في العالم هي اندونيسيا ولكنها تمثل نفسها، ولا تمثل العالم الاسلامي، كذلك علم السعودية. وعلم ليبيا اخضر، ولكن القذافي لا يمكنه ان يرفع راية طارق بن زياد ويحتل الاندلس من جديد باسم الاسلام والمسلمين.

المقصود ان الدستور يوضع لجميع مواطني الدولة، ولا يمكن أي يكون مصدره واحد، او مشرعه فرد معين، او زعيم يقرر دون استشارة الامة. فما دام الشعب مصدر السلطات فالاولى ان يكون الشعب كله من يشرع القوانين عبر ممثليه المنتخبين بحيث ياخذون بنظر الاعتبار مصلحة الجميع، ويتساوى امام تلك القوانين الجميع ايضا. وهي خاضعة للتغيير، والتبديل والتطوير حسب الظروف. ووفق اسس يضعها الدستور ذاته.

للحديث صله

حول تناقض التصريحات

يا ساسة العراق ارحموا العراق وأهله و أخلاقه

احمد عبدالعال الصكبان

تألمنا مثل كثيرين بالعراق لما حدث من اغتيال الدبلوماسي المصري ببغداد الدكتور إيهاب الشريف ، و الذي أعلن تنظيم الكفر و الضلال - القاعدة - مسؤوليته عنه، و الحقيقة أن حادث اغتيال الشريف وجه الأضواء على الصعيد الرسمي العراقي لفوضى و تخبط تصريحات المسؤولين و التي طالما لاحظها مراقبو الشأن العراقي ، كأن يصدر تصريح و آخر ينقضه من مسؤول آخر أو حتى من المسؤول ذاته ، أو أن يصرح المسؤول بالشيء ثم يعدل عنه في اليوم الآخر أو يقول أنه أسيء فهمه ، و أتساءل هنا ماذا لو كان إرهابيون في مصر أو أي بلد آخر اغتالوا دبلوماسياً عراقيا فكيف سيكون رد الفعل الرسمي ؟ كيف ستكون تصريحات المسؤولين هناك ؟؟ هل كانوا سيفعلوا مثل بعض مسؤولينا العراقيين ممن أطلقوا تصريحات واثقة تؤكد أن الرجل كان في لقاء مع مجموعات مسلحة دون أن يقدموا دليلا واحدا على هذه الكلمات الخطيرة ؟ مثلما فعل د. ليث كبة المتحدث باسم الحكومة عندما قال تعليقا على اختطاف السفير المصري بأن لديهم معلومات عن اتصالات لسفراء مع الجماعات التي ترفع السلاح ؟ ثم يعود الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء لينفي ذلك أو ينفي علمه تماما بما قاله الناطق الرسمي باسمه !!

ثم يعود السيد وزير الداخلية بيان جبر عندما يسألونه عن عدم وجود حماية عراقية للدبلوماسيين ببغداد في ظل التدهور الأمني الحاصل بها فيقول أنه غير مسموح قانونا بمتابعة تحركات الدبلوماسيين ، فمن أين إذن علمتم أنهم يقابلون المسلحين ؟ فقط نريد هنا تذكير السيد بيان جبر بأن عناصر جهاز إطلاعات الإيرانية مثلا تنام في غرف نوم الدبلوماسيين، و أن الإف بي آي الأميركية لديها قسم خاص لمتابعه الدبلوماسيين ، وان الم 5 في انجلترا تعرف عن الدبلوماسي ربما أكثر مما تعرف زوجته عنه.

ثم ألم يكن هناك بالفعل تصريح من الحكومة و من واشنطون على لسان أكثر من مسؤول رفيع المستوى قبل أسبوعين محادثات تتم بين دبلوماسيين غربيين و المسلحين ؟ و أعلنت مصادر حكومية أنها على علم بهذه الخطوات ؟ لماذا لم يثر أحد من الحكومة العراقية وقتها طالبين من أمريكا التوقف عن الخوض في شأن داخلي و هي صاحبة المبدأ الشهير أنها لن تقدم بأي حال من الأحوال على التفاوض مع إرهابيين حتى لو كانوا يختطفون رهائن يحملون جنسيتها أو أي جنسية أخرى خاصة الدول المنضوية تحت لواء القوات المتعددة الجنسيات المتحالفة مع الولايات المتحدة ؟

ثم ماذا لو أن المختطف كان دبلوماسيا أو حتى موظفا أقل بسفارة أجنبية أو إيرانية ؟ هل كنا سنسمع هذه التصريحات حتى قبل الإعلان عن قتل الرجل ؟ ما أرخص ثمن الإنسان العربي .. هل بهذا التخبط تعيدون العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة ؟ و هل فكرتم في الأثر النفسي لهذه التصريحات المدانة على موقف الشارع المصري ؟

ثم هل هذه هي القيم الإسلامية التي أتت على سيوفها الحكومة الحالية ؛ فبدلا من ذكر محاسن الموتى والتعزية الواجبة في رجل لم نر منه أي شر ، هل هذه أخلاق العراق و اهله ؟ هل ننسى أن الأقلام ظلت تدعو لمجيء سفراء عرب للعراق و منها تصريح السيد جلال طالباني رئيس الجمهورية قبل تعيين الشريف أنه متألم لأنه لا توجد دولة عربية أرسلت سفيرا لبغداد في حين فعلت الدول الأجنبية ذلك ، هل ننسى ترحيب السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية بخطوة إرسال مصر سفيرا - أو قائما بالأعمال بدرجة سفير - للعراق؟ فهل بعد وصول الرجل بأيام و بمجرد اختطافه نهاجمه ؟ حتى قبل أن نعرف مصيره بل و حتى قبل أن نجد جثته بعد الإعلان عن مقتله ، و حتى قبل أن يدفن ؟فهل يقبل السيد السيستاني والمراجع بهذه المواقف اللا إسلامية فهل كان الشريف عميلا لصدام أيضا؟ حتى ينال هذا التشويه بتصريح غير مسؤول جاء اعتباطا لرفع الحرج عن الحكومة .

و لو فرضنا جدلا أن الشريف كان يجري مباحثات مع ما يطلق عليهم بالمقاومة : أوليس الأمريكان يفاوضونهم أيضا - و بمفردهم و دون تدخل طرف حكومي أو إشرافه على هكذا مفاوضات ، و يا ترى لو كان الشريف أمريكيا و حدث له ما حدث ،فهل ستظهر هكذا تصريحات ؟ إني أجزم أنهم كانوا سيتسابقون لتقديم التعازي و ستخرج كل كلمة منهم بحساب و بدبلوماسية .

بودي هنا حتى لا أغبن أحدا حقه أن أشير لموقف الأطراف الكوردية التي تعاملت مع الموقف بحكمة أكثر و بإنسانية ،فلم نسمع من مسؤول كوردي تصريحات غير مسؤولة أو متسرعة، بل و سارع السيد عدنان المفتي رئيس برلمان كوردستان و قد كان ممثلا للاتحاد الوطني الكوردستاني بالقاهرة و أقام علاقات جيدة مع كثير من مثقفيها و ساستها- بتوجيه رسالة لرئيس مجلس الشعب المصري حملت تعزية واجبة ، فهذا ما تفرضه اللحظة لا أن نطلق تصريحات متضاربة و الرجل لم تجف دماؤه بعد و لم يعثروا حتى على جثمانه ليوارى الثرى .

مثلما أشيد بتوجيه السيد الطالباني رسالة تعزية لنظيره المصري و خص زوجة الشهيد برسالة أخرى مما يدل على أن هناك قلوب تشعر و عقول تفهم و تزن جيدا الكلمات التي تقال و التصرفات الواجب إتباعها في هذه المواقف .

رأي في الثقافة الدستورية

كاظم الميزري

بغداد

لاشك في ان منطلقات الحياة العامة في اية دولة والحياة السياسية وتجلياتها القانونية والدستورية هي منطلقات سياسية اساسها طابع العمل الحزبي والمهني ومنظمات المجتمع المدني فهذه الفعاليات هي في الحقيقة تشكل المجريات الاساسية في النهج الحضاري لأي مجتمع وتاريخ البشرية خير شاهد على ذلك.

فالانسان الفرد اولاً واخيراً هو ابن مجتمع ورهين دولته التي ترعاه وان اختلفت الاوجه باختلاف الافراد وادوارهم وطبائع نشأتهم ضمن الاسرة او العشيرة او المجتمع. فأن العملية تفاعلية قائمة ومستمرة بين كيانين الكيان الانساني الفردي والكيان الجماعي بكل اشكاله عبر مراحل المسيرة التاريخية وتتجلى هذه الافعال وفق هذه المقولة بقدر امكانية التأثير من خلال الانماط الحضارية في فعالية الافراد.

ان المساهمات الجدية والفاعلة للافراد في النهج والتوجهات العامة لمسيرة الدولة والمجتمع تتمثل في مقدار مساهماتهم في رسم السياسات العامة وخطط الادارة وكذلك من جانب اخر مدى فاعليتهم كمنظمات في تسيير الامور اليومية وفق هذه الخطط والسياسات ويتمظهر ذلك بكل وضوح في مسألة اعداد الدستور وصياغته والمساهمة في اغنائه او تعديله وفي تأسيس انماط وقوانين ولوائح سير الحياة اليومية على وفق تطلعاته وتنوع مكوناته وثوابته الاخلاقية. فالدستور يستمد قيمته وقوته من الادارة العامة للمجتمع المتمثلة بقواه السياسية والمثقفة التي تمتلك المساحة الفكرية والعقائدية الضامنة لحسن تأسيس الدستور وسلامة كيانه والاجواء الديمقراطية الحاضنة له، ويقع كل ذلك على عاتق الطلائع المثقفة في ترسيم الفلسفة العامة لكتابته وصياغة بنوده وفق معطيات العصر الراهن وبيان التفسيرات الكافية التي تغطي عملية الفهم والادارك الاجتماعي وصولاً الى سهولة ويسر التطبيق. ولما كان الغرض من كتابة الدستور هو تثبيت القوانين ومراعاتها بما يخدم مصلحة البلاد والافراد ويحفظ لهم كرامتهم ويسعى لتعزيز دور العراقي في بناء مستقبله المجيد فهذا يلتقي التقاءاً مباشراً مع ما يسعى اليه المثقف باعتباره اللسان المفصح عن امال وهموم واحزان وتطلعات شعبه وهو خير معبر عنها من خلال منجزه الابداعي الانساني، فللمثقف رؤى موضوعية ونظرة ثاقبة وتصور واضح عن نبض شعبه فلا بد اذاً عن يكون هناك دور فاعل ومشرف في لجنة صياغة الدستور، فالعراق زاخر بالطاقات المثقفة وان مشاركتها ستشكل حالة فريدة من نوعها في دساتير العالم.

الكُتّاب العراقيّون بين ((الإنماء و سفك الدّماء))

سلوى غازي سعد الدّين

بعد زوال و سقوط الطاغيّة ، طفحت على الجّلد الإعلامي ، العديد من الأقلام السّامّة ، لها كتابات في الصُّحُف و المجلاّت و المواقع الإلكترونيّة و القنوات المرئيّة و المسموعة ، و استغلّ السّماسرة الخطابيّون فرصة وجود الدّيمقراطية - في العراق - لكي يضربوا الدّيمقراطيّة باسم الدّيمقراطيّة ، و إذا كشفنا عن أضابيرهم و سجلاّتهم ، استخرجنا منها رواتبهُم السّريّة في العهد البائد و أنّ الأكثريّة من هؤلاء الكُتّاب يتحدّثون عن الوطنيّة و ما يُسمّونهُ " المُقاومة ضد الإحتلال ،، هُم إزدواجيّوا الشّخصيّة و النّفاق متاصّل في نفوسهم ، كما نسمع ليل نهار كلامهُم التّلفيقي و المُخادع ضدّ " الأجنبي ،، أي الولايات المُتّحدة تحديدا ، و أُقسمُ قسما عظيما ، لو أنّ دولة عربيّة ((دكتاتوريّة)) امتدادا من من الخليج الفارسي إلى شمال أفريقيا ، إحتلّت العراق و بالقسوة الإرهابيّة - كما يفعل الزّرقاوي الآن - أو دولة غاشمة كالصّين أو روسيا أو كوبا ، الدّاعمة للدّكتاتوريات ، أقدمت على إحتلال العراق !! لجفّت أقلامُهُم و لخرسوا و عمّوا و صمّوا و لبرّروا إحتلال العراق حينئذ ، فهُم إ! مّا ساكتون لا يعقلون أو ببغاوات شُجاعة ضدّ الحقيقة المُرّة " بالنّسبة لهُم طبعا ،، و بدلا من الوُقوف الآن مع العمليّة التّنمويّة ، نجدُهُم يدعمون العمليّات " الدّمويّة ،، و بعض الأحزاب العراقيّة ((القومجيّة)) تدعم هؤلاء الحُثالى و تروّج لهُم ، كما تشتري ذمما جديدة ، بدماء العراقيين ، و يسيرون مع التّيّار البعثي تحت عناوين مُتعدّدة و يُدافعون عنهُم باسم المقاومة مُضافا إليها كلمة ((شريفة))!! شغفا و حُبّا بفلسفة " التّشكيك في الأجنبي ،، و زرع روح الفتنة بين الطّوائف و القوميّات و يتّبعون مرجعا واحدا اسمُهُ ((صدّام السّفّاح)) و سياسته القمعيّة الّتي زجّت بالعديد من العُلماء و الكُتّاب و الصّحفيين في السّجون و المقابر الجّماعيّة ، هذا عدا من تمّ اغتيالهُم ، و من واجب المُثقّفين العراقيين الشُّرفاء مُواجهة هؤلاء السّاديين الثقافيين ، إذ لو خرجت القوات الأمريكيّة ((المُحرّرة)) من العراق ، و في هذه المرحلة الصّعبة الّتي يمُرّ بها العراق بسبب الإرهابيين ، سيقوم الكُتّاب الدّجّالون بتاجيج فتنة أُخرى و هي مُحاربة من يُسمّونهُم الجّواسيس و العُملاء و المتعاملين مع القوات الأجنبيّة و ذلك مُحب و ناطق بالإنكليزية و المبتدعين و هذه عاهرة و هذه سافرة ... إلى غيرها من الحُجج السّخيفة ، و لن ينتهوا ، بل و سيظلُّ مسلسل القتل و الذّبح و التقخيخ مُستمرّا ، و مراعاة منّا لمصلحة الشّعب العراقي نُنبّه الطّبقة المُثقفة إلى واجبهم ، فمُهمّة المُثقّف ليست بالصّعبة و ليسوا بحاجة إلى عقل أفلاطون أو أرسطوا أو حاملين لشهادات عُليا ، لكن المطلوب منهم فقط أن يميّزوا بين الأقلام الحُرّة و الأقلام المأجورة ، بين الأقلام البنّاءة و الأقلام الهدّامة ، و اتّخاذ التّدابير اللاّزمة و الحازمة في مُحاربة أقلام و أفعال الّذين يروّجون للأفكار المُدمّرة و ثقافة الكراهيّة و الّتي تقف حجر عثرة أمام بناء الفكر الإنساني و المُجتمع المدني الحُرّ و ليكون العراق خاليا من المشكّكين و المؤمنين بنظريّة المُؤامرة ، و ليُفسح الطّريق أمام من تفتّحت عُقولُهُم و سمت نُفُوسُهُم

جهود ألمانيّة على طريق الدستور العراقي

بقلم: بيتر فيليب
ترجمة: جواد الساعدي

على قدم وساق يجري العمل من أجل دستورٍ لعراقٍ ديموقراطي، وألمانيا تساهم في هذه العملية، لكن الفوضى السائدة في البلاد تجعل من إنجاز الدستور ودخوله حيز التنفيذ أمراً مشكوكاً فيه

تقف الحكومة العراقية في هذه الأيام أمام مهمة صعبة حيث عليها حتى آب أن تنجز دستورا تقبله البلاد المنقسمة على بعضها، وذلك من خلال إستفتاء سيجري عليه في تشرين الأول القادم. هذه المهمة تبدو أكثر صعوبة بسبب الفوضى والعنف والإرهاب اليومي، فمنذ كانون الثاني حتى حزيران هذا العام قتل خلال الهجمات التي حصلت هناك 1600 مدني و 620 فرداً من الشرطة و 275 من الجنود العراقيين.

إن الدستور الذي يجري العمل على إنجازه يراد له أن يشكل قاعدة لأول إنتخابات دستورية ستجري في نهاية هذا العام، والأولوية في هذا الإطار هي التقريب بين الطوائف والأعراق التي تخلخلت علاقاتها إلى حد بعيد ودخلت في فوضى عميقة بسبب الحرب.

ألمانيا كمثال وقدوة

ألمانيا من جهتها تقوم في هذه المرحلة الإنتقالية بتنفيذ مهمتها وتساند العراق في مجرى العملية الدستورية، حيث تستضيف الآن، وليس بعيداً عن ولاية كولن، عشرين عراقياً يشتركون في حلقة دراسية تنظمها "مؤسسة فريدريش - ناومان" الليبرالية لكي يعرفوا المزيد عن النظام الفيدرالي. حلقات دراسية أخرى في ألمانيا وفي العاصمة الأردنية عمان ينبغي أن تساهم هي الأخرى في إعطاء دفعات وتساعد على تجاوز الصعوبات والتغلب عليها. هذه الإستضافة تلقى الدعم من المكتب الفيدرالي للشؤون الخارجية ويتمتع المشاركون خلالها بإمكانية كبيرة للتفاعل مع سياسيين وخبراء دستوريين ألمان وتبادل الخبرات معهم.

يقول سامي شبك وهو أحد المشاركين الكورد في الحلقة الدراسية: "بإمكان العراق أن يتذكر وينظر إلى ماضٍ طويل من التحضر والمدنية، لكننا نشكر ألمانيا على هذه المساعدة"

سامي شبك كان أحد أعضاء مجلس الحكم الإنتقالي الذي عينته الولايات المتحدة الأمريكية وهو يمثل اليوم الإئتلاف الكوردي في الجمعية الوطنية وفي لجنة صياغة الدستور، ووفقاً له فإن "المشكلة الرئيسية تكمن في التغير الكبير الذي يشهده العراق الآن، أي في التحول من نظام دكتاتوري فاشي إلى نظام ديموقراطي ليبرالي فيدرالي، وفي هذا السياق هنالك الكثير من المشاكل التي يجب دراستها وحلها، فعلى سبيل المثال؛ أي وضع خاص ينبغي أن يكون للشمال الكوردي وأي وزن ودور يمكن أو ينبغي أن تتمتع به الطوائف الدينية على وجه الخصوص أو الدين بوجه عام، أو كيفية حماية الأقليات مع ضمان إمكانية مشاركتها في السلطة في ذات الوقت"

مشكلة السنة

لاشك إن الأقلية الأكثر أهمية في العراق اليوم هي الطائفة السنية، ففي ظل نظام صدام، وحتى قبل ذلك أيضاً، كانت السلطة بيدها، أما اليوم فقد همشت. إن الغالبية من أبناء هذه الطائفة لم يشتركوا في الإنتخابات الماضية هذا العام ومن بين صفوفها يتجند الآن الكثير من المسؤولين عن الإعتداءات والهجمات اليومية، ورغم ذلك فقد جرى تعيين خمسة عشر سنياً في لجنة صياغة الدستور.

واحد من هؤلاء هو حسان عبداللطيف البزاز الذي يعمل مستشاراً، فبالنسبة له" تكمن مشكلة السنة على وجه الخصوص بأنهم لم يجدوا من يساعدهم على الخروج من وضع الفوضى الذي وقعوا فيه" يقول البزاز ثم يضيف: "الأمريكيون لا يحاولون ذلك بشكل جدي، لماذا؟ لأنهم الآن جزء من الوضع الكلي. أنا أعتقد أنهم مثلنا يعانون من مشاكل كثيرة"

الإسلام كمصدر وليس قانوناً

قضية دور الدين في عراق المستقبل تلعب دوراً هاماً في سياق عملية صياغة الدستور، فمنذ المسودة الأولى التي طرحت جرى التنازع طويلاً حول هذا الأمر، وفيما إذا كان ينبغي أن تقوم الآن "جمهورية إسلامية" في العراق على غرار إيران أو إذا كان ينبغي أن يذكر الدين أصلاً في نص الدستور.

سامي شبك يؤكد بأن إيران مع مبدأ ولاية الفقيه ليست مثالاً للعراق، لذلك فإنه جرى التثبيت فقط بأن الإسلام هو احد مصادر التشريع وليس هو القانون"

أما النائب الشيعي "سعدون" فيقول مطمئناً: "في الواقع فإن الكثير من المشاكل قد تم حله، والدين في النهاية ليست مشكلة لأنه لدينا حقيقة قائمة هي أن 97% من الشعب العراقي مسلمون، وهذا ماعكسته نتائج الأنتخابات الماضية" حيث لم يحصل الليبراليون على أكثر من مقعد أو مقعدين.

المصلحة الأمريكية في موعد إنجاز الدستور

الشيعة والكورد يشددون على الألتزام بالموعد المعلن لإنجاز الدستور. العضو السني عبداللطيف البزاز يشك في إمكانية ذلك ويقول: "إن العراق في حالة لم يشهد مثلها منذ ثمانين عاماً، وليس هناك ما يدعو إلى التعجل وفعل الأشياء دون روية" ويضيف: "في بادئ الأمر يجب تثبيت الديموقراطية ليصبح بالأمكان فيما بعد معالجة موضوع الفيدرالية، وإذا كان المرء يريد الإلتزام بالمواعيد الحالية فإن الأمر يكمن في أن الولايات المتحدة تصرعلى تلك المواعيد ولاتقبل بتغيير موقفها، والسبب هو إعتقادها أنه بإمكانها أن تحصل على مكاسب سياسية من جراء ذلك"

عن : موقع دويتشة فيلة (الموجة الألمانية)

يوم هوى الرئيس

اليوم ذكرى انقلاب 17 تموز الاسود

حنين صادق

تحضرني هذا اليوم صورا تناقلتها وسائل الإعلام ذات صباح تاريخي من ربيع عام 2003 .

إقتلاع من الرأس بحبال عسكرية وسط إبتهاج شعبي بطي صفحات حقبة مريرة من الحكم الجمهوري الفردي. وكان التاريخ يضمر للجغرافيا العربية سوء النية ويقطع لها عهدا تاريخيا بأن لا يغادر قادتها سدة الحكم سوى بامرين لا ثالث لهما إما إلى القبر أو إلى المنفى وفي حالة نادرة إلى حفرة من حفر الوطن.

تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في هذا اليوم دعا من اسماهم النشطين في العالم العربي للانضمام الى حربه " المقدسة " وهي التفجيرات وقتل الأبرياء كما في هجوم المسيب والأربعاء الاسود حيث قتلت القاعدة طفولة العراق البرئية.

وقال التنظيم في بيان على الانترنت العملية ماضية باذن الله على أتم وجه ونتوعد أعداء الله بالمزيد "ونسأل اخواننا المسلمين في مشارق الارض ومغاربها أن يلحوا بالدعاء ويتضرعوا الى الله بأن يثبت أقدامنا وينصرنا على الصليبيين وأذنابهم ويتقبل شهداءنا ويشافي جرحانا ويفرج عن أسرانا وأسرى المسلمين".

بالله عليكم من هم المسلمون؟